الجمهورية التونسية
وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن
-إدارة كبار السن -

تونس في 01 ديسمبر 2021

تقرير الجمهورية التونسية
في مجال حماية حقوق كبار السن

لئن تدعم التضامن الدولي في مجال حماية حقوق كبار السن ومكافحة كل الممارسات التمييزية السلبية تجاههم، والذي ارتفع منسوبه بعد الإعلان عن مبادئ الأمم المتحدة حول كبار السن سنة 1991 وإقرار يوم 15 جوان كيوم عالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة المسنين، فإنه في المقابل يلاحظ المتتبع للمسار التاريخي للحقوق غياب اتفاقية دولية حول حقوق كبار السن. ولتجاوز هذا القصور في التشريع الدولي، تقوم المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية بحشد الرأي العام الدولي لدعم حقوق كبار السن والمناصرة لإصدار اتفاقية دولية لحقوق كبار السن حتى تلتحق بـ "ركب الحقوق الفئوية" على غرار الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفر لهم الحماية القانونية وتدعم حقوقهم الأساسية.

وفي هذا السياق الحقوقي ،وسعيا إلى تمتيع كبار السن بحق العيش في بيئات آمنة، انخرطت تونس في المسار الداعم لحماية حقوق هذه الفئة وجعلت من مبادئ الأمم المتحدة حول كبار السن المتضمنة لثمانية عشر استحقاقا حيويا موزعة على خمس مبادئ تتعلق بالاستقلالية والمشاركة والرعاية وتحقيق الذات والكرامة .بالإضافة إلى خطتي العمل الدولية للشيخوخة المنبثقتين عن الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة المنعقدة بفيانا سنة 1982 والجمعية العالمية الثانية للشيخوخة المنعقدة بمدريد سنة 2002 مرجعيات تسترشد بها في إعداد تشريعاتها الوطنية والهندسة السياسة للنهوض بأوضاع كبار السن .

وفي هذا الإطار قامت تونس على إثر الإعلان عن مبادئ الأمم المتحدة حول كبار السن سنة 1991 بإعداد وإصدار القانون عدد 114 لسنة 1994 المؤرخ في 31 أكتوبر 1994 المتعلّق بحماية المسنين والذي عدّ مكسبا تشريعيا هاما لفائدة هذه الفئة العمرية واُعتبر حينها أول قانون خصوصي يعنى بهذه الفئة منذ الاستقلال . كما مثل "تحولا نوعيا كبيرا تنفرد به" تونس من بين كثير من الدول.

وقد تضمن القانون المذكور 19 فصلا وتميز بمقاربته الحمائية وعبرت مضامين فصوله عمّا جاءت به التشريعات الدولية ودعت إليه الديانات السماوية ونصت عليه القيم الاجتماعية المحلية التي تعطي الأولوية لدور الأسرة في الرعاية باعتبارها الحاضنة الطبيعية لحياة الفرد في مختلف مراحل حياته. بالإضافة إلى توفير حماية خصوصية لكبار السن المعوزين والفاقدين للسند العائلي أو الذي يعيشون في بيئات ضاغطة وغير آمنة فرضت على البعض منهم التشرّد والعيش دون مأوى .

ويتأكد هذا الاتجاه الداعم لحقوق كبار السن في حرص الدولة على حماية الفئة الهشة منهم والتي تعيش في سياقات محفوفة بالمخاطر ومساعدتها على تلبية حاجاتها الخصوصية ومحاولة تثبيتها داخل

محيطها الطبيعي. لذلك جاءت النصوص التشريعية التطبيقية لهذا القانون تدعم مقاربة محورية دور الأسرة واستثناء الرعاية المؤسساتية وذلك وعيا بأهمية الروابط العائلية ودعما لحصن الأسرة في حماية كبار السن من المخاطر بمختلف أشكالها.

ويتجلى ذلك في الرعاية الأسرية التلقائية ضمن شبكات التضامن التقليدية التي تواصل لعب دور هام في مجال الحماية والرعاية. بالإضافة إلى الرعاية المقننة في إطار برنامج الإيداع العائلي الذي أقرته الدولة منذ سنة 1996.وتهدف هذه الآلية الرعائية إلى الحد من الإيواء المؤسساتي وضمان رعاية أسرية لفائدة المسنين دون سند، وتحفيز الأسرة على الإقبال على هذا البرنامج بتوفير منحة قدرها 200د شهريا للعائلة الحاضنة، بما يساعدها على تلبية حاجياته من رعاية صحية واجتماعية.

ولمزيد دعم الأسر في رعاية أفرادها من كبار السن والتخفيف من أعباء الرعاية الصحية والاجتماعية الملقاة على كاهلها تم إحداث برنامج الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن تتولى تنفيذه الجمعيات الجهوية والمحلية لرعاية المسنين.

ويكرس هذا البرنامج مقاربة العمل بالوسط المفتوح ترتكز على خدمات الجوار وتنقل الخدمة إلى بيوت كبار السن. كما تدعم هذه المقاربة التواصل الميداني مع كبار السن الذين يفتقدون السند العائلي والمالي ويشكون من صعوبات صحية كبيرة وعجز تام للاطلاع عن وضعهم الصحي والاجتماعي وتمكينهم من الخدمات التي يحتاجون إليها مثل التغذية والنظافة والخدمات الطبية وشبه الطبية الأولية الممكن إسداؤها بمقر إقامتهم. كما يمكن لهذا التدخل أن يأخذ صبغة إدارية بتأمين المرافقة لقضاء بعض الشؤون الإدارية لدى الإدارات والمصالح المختصّة.

ولكن على الرغم من توجه البرامج الاجتماعية إلى تكريس البعد الوقائي ومحاصرة العوامل المؤدية إلى تخلي بعض الأسر عن تحمل مسؤولية الرعاية، تجد فئة من كبار السن ولعوامل اجتماعية وظروف مادية وأسرية دون مأوى وعرضة للتشرد. لذلك تم وضع برنامج رعاية كبار السن الفاقدين للسند العائلي والمادي داخل مؤسسات رعاية مختصة توفر لهم كل حاجياتهم الضرورية. ويوجد حاليا في تونس 12مؤسسة لرعاية كبار السن، تحت إشراف وزارة الأسرة والمرأة الطفولة وكبار السن ويتم تسييرها بالشراكة مع الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.

بالإضافة إلى ما تمت مراكمته من مكاسب تشريعية تضمن حماية كبار السن من المخاطر بمختلف أنواعها والعيش بكرامة وفي بيئات آمنة تستعد تونس لإصدار مشروع مجلة حقوق كبار السن التي تهدف إلى تكريس حقوق هذه الفئة العمرية وحمايتها من المخاطر الاجتماعية ودعم مشاركتها وإدماجها في المجتمع ومكافحة جميع أشكال العنف المسلط عليها.
علاوة على اقتراح إحداث خطة مندوب كبار السن على غرار مندوب حماية الطفولة يعهد إليه اتخاذ التدابير العاجلة لفائدة كبار السن في وضعيات تهديد أو ضحايا العنف وتخصيص بابا من مشروع المجلة يتعلق بتجريم وزجر كل الأفعال التي تشكل عنفا ضدّهم.

وفي سياق متصل، توجهت السياسة في مجال دعم حقوق كبار السن نحو التركيز على النموذج الحقوقي في رسم وتنفيذ ومناصرة السياسات المتعلقة بالشيخوخة وذلك بإدراج المقاربة الجندرية أثناء تصميم البرامج وإعداد الموازنات المالية واعتماد التخطيط والبرمجة المبنية على مقاربة حقوق الإنسان داخل مؤسسات الرعاية.
وفيما يتعلق بمناصرة قضايا كبار السن ومكافحة كل أشكال الإساءة والعنف المسلط عليهم تم العمل على تشريك إعلام القرب لمزيد تسليط الضوء على قضايا كبار السن وتنزيلها في سياقاتها المحلية. وكذلك إيلاء أهمية لدور التوعية الدينية في نبذ سوء معاملة كبار السن والدعوة إلى واجب احترامهم وحفظ كرامتهم في خطب الجمعة والحصص الإعلامية الدينية.

وفي ذات الاتجاه قامت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن خلال الثلاث السنوات المنقضية بتنظيم ندوات وطنية وملتقيات جهوية للتوعية بحقوق كبار السن بمناسبة الاحتفاء بالأيام العالمية للمسنين، توزعت وفقا للتواريخ التالية:

- **15جوان 2019**: الاحتفاء باليوم العالمي "للتوعية بشأن إساءة معاملة المسنين " تحت شعار " **عيش معاهم واتمتع بحبهم** " الذي تناول موضوع " **التنشئة على احترام كبار السن: مسؤولية مشتركة** " وذلك بتشريك التلاميذ المنخرطين بنوادي المواطنة بالمدارس الإعدادية والتي أنتجت مشاركتهم شعار الاحتفاء ومحور الندوة الوطنية.

- **26جوان 2020**: الاحتفاء باليوم العالمي "للتوعية بشأن إساءة معاملة المسنين " تحت شعار "نحميو كبارنا" وتنظيم ندوة وطنية حول موضوع: "كبار السن والمنظومة الحقوقية: من الحماية إلى الحقوق" بالإضافة إلى إعداد دعائم اتصالية وتمرير ومضة تحسيسية بعنوان " **كبارنا في عينينا** ".

- **01 أكتوبر 2021**: الاحتفاء باليوم العالمي للمسنين تحت شعار "**شيخوخة آمنة زمن الكورونا وما بعدها** "وتنظيم ندوة وطنية تناولت موضوع '' **حماية كبار السن ما بعد كوفيد 19: فرصة لمراجعة نظم الرعاية الصحية والاجتماعية** "والذي يندرج في سياق تحويل الجائحة إلى فرصة يتم استثمارها لمزيد النهوض بأوضاع كبار السن، وضمان رعايتهم في بيئة آمنة خاصة في الظروف الاستثنائية.

وفي نفس السياق عملت الوزارة ضمن إطار التوقي من كل أشكال سوء المعاملة والعنف الموجه ضد كبار السن على تأمين دورات تدريبية وورشات تفكير في الغرض وبمشاركة الإطارات المركزية والجهوية العاملة في مجال كبار السن، من بينها:

- حلقات تدريبية حول موضوع ''**سوء معاملة كبار السن ظاهرة مسكوت عنها** ''لفائدة مسدي خدمات الرعاية والعاملين بمؤسسات رعاية كبار السن.

- ورشة تفكير حول موضوع " **كبار السن في وضعيات تهديد بين المعلن والمخفي**" بمشاركة ممثلين عن وزارة العدل والهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب والهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص.

- ورشة تفكير حول محور "**الإعلام وكبار السن: تغيير للصورة النمطية في برامج الواقع** " وذلك بمشاركة ممثلين عن الإعلام المرئي والمكتوب والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري.

- ورشة تفكير بعنوان "**الأمان الاجتماعي وكبار السن** "بمشاركة ممثلين عن الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية وجمعية الأخصائيين الاجتماعيين التونسيين والجمعيات العاملة في مجال المسنين.

أما في الجانب البحثي، فقد تم خلال سنة 2019 إنجاز دراسة استكشافية حول "العنف الموجه ضد كبار السن: تونس "، وذلك في إطار دراسة عربية حول "العنف الموجه لكبار السن في المنطقة العربية، مع التركيز على وضع النساء كبيرات السن " بالشراكة بين وزارة المرأة والأسرة وكبار السن وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة المرأة العربية ومنظمة ''كفى عنفا واستغلالا".
وقد تم التوصل إلى أن العنف ضد كبار السن يتخذ نفس أشكال العنف المسلط على المرأة والطفل، غير أن هذه الظاهرة لازالت تواجه بالتكتم على المستوى الأسري والمؤسساتي.

بالإضافة إلى قلة الإحصائيات حولها وعدم توفر آليات لرصدها. ولئن تسربت هذه الظاهرة إلى بعض الأسر فإن تفرّخها شجّعته البيئات المأزومة والمرتبكة أكثر من غيرها.

وبخصوص التخطيط الاستراتيجي عملت الوزارة منذ مطلع سنة2021 على وضع استراتيجية وطنية متعددة القطاعات لكبار السن تغطي الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2030، ترتكز على مقاربة حقوقية ومندمجة تتنزل أهدافها ضمن السياق الوطني بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومستندة إلى مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن (1991)،وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لسنة 2002.كما أنها جاءت منسجمة مع المسار الدولي الإقليمي المتعلق بتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة 2030، والاستراتيجية العربية لكبار السن (2019-2029).

ومن بين أهداف الاستراتيجية الوطنية المتعددة القطاعات لكبار السن ما يلي:

- تحسين نوعية حياة كبار السن وحفظ كرامتهم.
- تمكين كبار السن من مختلف حقوقهم وضمان رعايتهم في بيئة آمنة ودامجة.
- تجسيد المواطنة النشيطة والتضامن بين الأجيال.

وتجدر الإشارة إلى أنها تضمنت محورين فرعيين يتعلقان بوقاية كبار السن وحمايتهم ضد كل أشكال العنف وكذلك أثناء الأزمات والأوبئة والتغيرات المناخية وبضبط الإجراءات الخصوصية ذات العلاقة بتأمين الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية وكيفية التوقي من مخاطر الأزمة والنفاذ إلى الخدمات المتوفرة.

إجمالا، تتوجه برامج ومشاريع وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن إلى مزيد تثبيت المقاربة الحقوقية في معالجة قضايا كبار السن وسد الثغرات القانونية والفجوات التي يمكن أن يتسلل منها العنف وجميع أشكال الاستبعاد في ظل تنامي الوعي الوطني بضرورة حماية كبار السن كفئة أقل قدرة على مواجهة المخاطر الاجتماعية. كما بات ضروريا مزيد الترويج لحقوقها والسعي إلى كسب المناصرة والإسناد الكفيلين بدفع مسار نيل حقوقها كاملة .